

قوات الاحتلال اقتحمتها واعتقلت عدداً من دعاة السلام «السلطة»: إسرائيل خرقت اتفاق «المهد» القيادة الأرثوذكسية تنفي قيام المحاصرين بتخريب الكنيسة

غزة - تغريد سعادة والوكالات:

واصلت الاطراف المعنية باتفاق كنيسة المهد أمس، اتصالات لايجاد دول تؤوي 13 من مسؤولي منظمات المقاومة تم نقلهم أمس الأول إلى قبرص، ووصفت حركة «حماس» الاتفاق بأنه «صفقة مشبوهة» بينما اتهمت السلطة الفلسطينية، إسرائيل بخرق الاتفاق واعتقال الزوار الأجانب للكنيسة.

ونفى الاب الدكتور عطاالله حنا الناطق الرسمي باسم الكنيسة الارثوذكسية في القدس والأراضي المقدسة جملة وتفصيلا صحة ما تردد عن قيام الفلسطينيين الذين كانوا محاصرين داخل كنيسة المهد بأعمال تخريب وتدمير فيها، مؤكدا أنهم احترمو قدسية المكان وتعاملوا معه باحترام كبير خلال فترة الحصار.

وقال عطاالله حنا في مقابلة مع قناة فلسطين الفضائية، ان ما قيل ونشر عبر وسائل اعلام معينة كان مصدره الاحتلال الاسرائيلي وهدفه اثاره البلبلة في اليوم الأول بعد فك الحصار عن كنيسة المهد.

وأوضح أن ما لحق بكنيسة المهد من أضرار كان نتيجة العدوان الاسرائيلي والرصاص والصواريخ من قبل قوات الاحتلال التي انتهلت على الكنيسة.

وشدد على أن الفلسطينيين، سواء كانوا من المسلمين أم المسيحيين، يحترمون كنيسة المهد لأنها مكان مقدس ويرتبط بهم.. مطالباً بعودة كافة الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم وتشريدهم إلى بلادهم ووطنهم وأسرهم للمساهمة في بناء الوطن والدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. وقالت حركة «حماس» في بيان وزعته «ان حركة حماس تدين الصفقة المشبوهة التي عقدها السلطة الفلسطينية تحت دعاوى رفع المعاناة عن المحاصرين والتي لقيت رفضاً واسعاً من كل فصائل شعبنا المجاهد بما فيها تلك المشاركة في السلطة».

واضاف البيان «ان شعبنا بجميع فئاته وشرائحه لا يمكن ان يقبل بالشروط المذلة التي تشكل تجاوزاً لمبادئه وثوابته واهانه لجهاده ونضاله».

ودعت الحركة «جميع القوى من أبناء شعبنا وامتنا الى التنديد بالصفقات التي عقدها السلطة الفلسطينية التي يبدو

انها تسير نحو صفقات جديدة على حساب قضيتنا ومصالح شعبنا، نأسفة بذلك كل الانجازات التي حققها شعبنا بدمائه وتضحياته».

وقالت حماس اخيراً «ان السلطة اضافت سابقة خطيرة (...) ابعاد ثلاثة عشر فلسطينياً من ضمن المواطنين المحاصرين في كنيسة المهد الى دول اوروبية وهو ما يعني تشريع السلطة الفلسطينية لسياسة الابعاد موجهة بذلك ضربة قاصمة لانجازات الشعب الفلسطيني، الذي ظل على مدار اكثر من خمسين عاماً يرفض سياسة الابعاد ويقاومها متمسكاً بالبقاء في وطنه وعلى أرضه».

وقالت القيادة الفلسطينية في بيان أصدرته الليلة قبل الماضية «أنه لم تمض غير ساعات قليلة على تنفيذ الاتفاق الدولي الأميركي-الارثوذكسي-الارثوذكسي مع الأمم المتحدة ومع الجهود العربية ودول عدم الانحياز، لرفع الحصار العسكري الإسرائيلي لكنيسة المهد، وانهاء احتلال بيت لحم وخروج

المحاصرين منها، بعضهم لمواقعهم ومنزلهم وبعضهم اغرزة وبعضهم لقبرص وذلك بناء للمبادرات الأميركية والأوروبية والدولية، وحفاظاً على قدسية كنيسة المهد، حتى فوجئ رجال الدين المسيحي والمواطنين بالقوات والدبابات الإسرائيلية تطوق الكنيسة، وتعتدي على المواطنين والصحافيين، وتدفع بقواتها لاقتحام كنيسة المهد والعبث بكل نواحي هذا المكان المقدس تحت حجج البحث عن ثلاث بنادق لهم فيها، ورغم نفي رجال الدين المسيحي لهذه الادعاءات الإسرائيلية الكاذبة، إلا أن قوات الاحتلال أصرت على اقتحام كنيسة المهد وتدنيسها غير عابئة بقدسيته مسيحياً وإسلامياً ولا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بجهود دولية مشتركة، وذلك لحماية كنيسة المهد ولتبع قوات الاحتلال من اقتحامها وتدنيسها واعتقال ثلاثة عشر من المدنيين الأوروبيين والأميركيين والكنديين من زوار الكنيسة للصلاة فيها».

واعتبرت القيادة الفلسطينية اقتحام كنيسة المهد بقوات عسكرية واعتقال زوار مدنيين للكنيسة (13 شخصاً) من أميركا وأوروبا وكندا واقتيادهم الى سجن الرملة بالقوة ووسط حراسة مسلحة،

ومنعهم من الاتصال بمسؤوليهم والدبلوماسيين وبالمهامي المكلف بمتابعة وضعهم، خرقاً صارخاً لاتفاق الدولي الخاص بحماية الكنيسة ورفع الحصار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور.

وقالت: إن القيادة قد بذلت كل جهد ممكن لتجنب كنيسة المهد الاعتداءات الإسرائيلية الهادفة الى تدميرها، كما فعلت في مسجد عمر وتمثال السيدة العذراء في كنيسة العائلة المقدسة، وكذلك الكنائس والجوامع التاريخية في حي القصبية في مدينة نابلس، خاصة بعد محاولة قصفها بالصواريخ ومحاولة حرقها، حيث شبت النيران كما هو معروف في منطقة الروم الأرثوذكس ومنطقة الفرنسييسكان بعد منتصف ليلة 2-5-2002، حيث تمكن الرهبان

والمحاصرون فيها من السيطرة على النيران وحالوا دون جريمة حرق هذا المكان المقدس.

بينما وضع المبعدون الثلاثة عشر تحت الحراسة في أحد الفنادق في مدينة لارنكا القبرصية وسمح فقط للدبلوماسيين الفلسطينيين بمقابلتهم، فيما أبدى المسؤولون النمساويون تحفظاً شديداً ازاء احتمال استقبال عدد منهم. وقال ناطق باسم وزارة الخارجية لوكالة فرانس برس «لم نقرر شيئاً بعد».

وقالت نائبة المستشار النمساوي سوزان ريس-باسر (يمين-متطرف): «علينا معرفة من هم الأشخاص المعنيون» مضيفاً اذا كان الامر يتعلق باستقبال اشخاص «ملاحقين بأجراءات جنائية فإنه على النمسا ان تبقى حذرة». واضافت «علينا الاخذ بالاعتبار مصالح الشعب النمساوي».

ودعا يورج هايدر الزعيم السابق لحزب اليمين المتطرف سلطات بلاده الى استقبال بعض الفلسطينيين. واعتبر زعيم المعارضة الاجتماعية-الديموقراطية الفرد جوسنباور انه على اسرائيل اطلاق اجراءات قانونية بينما قال الناطق باسم حزب الخضر الكسندر بيلن ان المشكلة «شائكة».

ودعت جمعية العلاقات النمساوية والعربية وزيرة الخارجية بينينا فيريرو-فالدر الى استقبال المبعدين وطلبت «القيام بكل شيء على المستوى الأوروبي والشناني لتجنب الخطر المقبل، وهو التوغل الإسرائيلي في قطاع غزة».



تنظيف كنيسة المهدي من آثار العدوان الإسرائيلي (رويترز)

واعلنت وزارة الخارجية اليونانية أمس ان طلب اسرائيل المحتمل تسليم المبعدين الفلسطينيين من بيت لحم لدى وصولهم الى منفاهم في دول اوروبية «مسألة قضائية» سيبحث فيها يوم غد الاثنين خلال اجتماع مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي في بروكسل. وقال المتحدث باسم الوزارة بانوس بيغلتييس لوكالة «فرانس برس» ان «تسليم الفلسطينيين مسألة قضائية ستبحث الى جانب سلسلة من القضايا الأخرى التي تتعلق، على سبيل المثال، بالوضع القانوني للفلسطينيين وأمنهم في بلدان الاستقبال، الاثنين في بروكسل».

وأضاف ان الفلسطينيين الـ 13 «لم يرتكبوا جناحاً في الأراضي الأوروبية ولم توجه اليهم أي تهمة في أوروبا».